NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر

حُقوق الإنسان

بين نظرية الإلزام والتطبيق

رقم الإيداع بدار الكتب القطري: 2020 / 613 :Legal Deposit No
الرقم الدولي (ردمك): 9789927408120 :ISBN

NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر

إدارة البرامج والتثقيف

إعداد: قسم الدراسات والبحوث

2020

الخط الساخن: 2222 800 / فاكس: 00974 44444013
ص.ب: 24104 الدوحة - قطر / البريد الإلكتروني: pr@nhrc.org.qa
www.nhrc-qa.org

NATIONAL HUMAN RIGHTS COMMITTEE NHRCQATAR
@QATARNHRC QATARNHRC

نبذة عن الكُتيب:

يتناول هذا الكُتيب نبذة عن حقوق الانسان عبر تقديم تعريف لها والتعرض لخصائصها ومحاولة تتبع لتطورها التاريخي إلى حد تضمينها في المواثيق الدولية التي أنتجت بدورها إلزاما على الدول بضمان واحترام حقوق الإنسان، ثم محاولة تنزيل كل ما سبق على واقع الالتزام العالمي بحقوق الانسان وصونها وعدم المساس بها واختبار ذلك بدقة أكثر على ضوء نموذج الحصار المسلط على دولة قطر منذ ٥ يونيو ٢٠١٧.

الفهرس

المطلب الأول: حقوق الانسان من حقوق طبيعية الى حقوق مُضمنة في مواثيق الدولية

أولاً - ماهية حقوق الانسان

ثانيًا - التطور الفكري والتاريخي لحقوق الانسان

ثالثًا - تضمين حقوق الانسان في المواثيق الدولية

المطلب الثاني: واقع التزام الدُول بحماية وتعزيز حقوق الانسان

أولاً - مظاهر عدم الالتزام بحقوق الانسان

ثانيًا - حصار دولة قطر نموذج لانتهاكات حقوق الانسان

مـقـدمة

شهد العالم منذ الأزل العديد من الكوارث والأزمات الانسانية التي تعارضت في اندلاعها مع كل الأعراف والقوانين، فطالت البشر ومست مُقومات حياتهم على جميع الأصعدة والنواحي، وانتهكت حقهم في الحياة وغيره من الحقوق الكثيرة والأصيلة في الانسان، ولا أدل على ذلك من الحربين العالميتين اللتين أحدثتا دمارا هائلا وخسائر مادية وبشرية كارثية.

حينها إنطلق الوعي والحاجة الملحة لتوفير حماية قانونية أقوى لحقوق الانسان، فنشأ تطور قانوني قوي لحقوق الإنسان وُلد من أنقاض الحرب العالمية الثانية، وكان الإستنتاج حينها أنه يمكن للأفراد أن يكونوا عنيفين ضد بعضهم البعض، كما يمكن أن تكون الدُول عنيفة ضد دول أخرى، وأعطت أنظمة إستبدادية أخرى استنتاجا أن الدولة ذاتها يُمكن أن تُمارس العنف على الفرد، فعجل ذلك بإدخال حقوق الإنسان ضمن ميثاق الأمم المتحدة عام 1945.

أهم الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان هي: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري 1965، اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩، اتفاقية مناهضة التعذيب 1984، واتفاقية حقوق الطفل 1989.

بإحترام حقوق الإنسان، وسُرعان ما تم التوصل إلى إتفاقيات عديدة لجوانب معينة لحُقوق الإنسان تهدف الى توقيع التزامات مُختلفة على الدُول وتهدف في مُجملها الى إعمال وحماية وتعزيز حقوق الانسان.

من ناحية أخرى, تزايد في العقود الأخيرة الإهتمام عالميا وعلى صعيد الأقاليم بحُقوق الانسان, وذلك بعد أن إكتشفت الإنسانية عموما وأدركت الأنظمة خُصوصا أن غياب إحترام هذه الحقوق يُعتبر سببا مباشرا لإندلاع الثورات والإنتفاضات الشعبية التي أطاحت بأنظمة سياسية وإقتصادية عديدة في السنوات الأخيرة، وأفضت الى نشوء منظومة من التطرف أدت الى بروز مُنظمات وجماعات إرهابية[1]. ولعل ما تشهده الدول العربية اليوم خير إنعكاس لهذا التوصيف بالنظر للتغيرات والأحداث المتتالية التي شهدتها المنطقة, فكانت حقوق الانسان ولا تزال المُتضرر الأول والأخير. حينها لاحظ جمهور الحقوقيين عبر العالم إتساع الفجوة بين التنظير الفكري والتطبيق الميداني لها واتسع البون بين التعايش السلمي و العيش بلا سلام، ولا أدل على ذلك في ما يحدث اليوم في كل من سوريا و العراق و اليمن وليبيا وكان آخرها التعدي الصارخ على حقوق مجتمع بأكمله إبان فرض الحصار على دولة قطر في 5 يونيو 2017، فكشف ذلك وأماط اللثام على التزام زائف لعديد الأنظمة والدول بمنظومة حقوق الانسان، وهو ما يجعلنا نتعرض في هذا الكُتيب إلى إشكالية حقيقة تُعاني منها منظومة حقوق الانسان في العالم عبر محاولة التعرض لهذا المنظور و فهم حقوق الانسان من الجانب النظري، وكيفية

1–أبو شمالة وفرح محمد، 2011 ، حقوق الانسان، دار الخليج للنشر والتوزيع المنهل
https://platform.almanhal.com/Details/Book/2518

إلزام الدول بها، في جزء أول ثم إسقاط اختبار الإلتزام العالمي لهذه الحقوق الكونية مع التعرض إلى ما يوفره الحصار على دولة قطر كنموذج من أمثلة حية على إبتذال حقوق الانسان من طرف العديد من الدول.

إن ما نهتم به أساسا في هذا الكُتيب هو التعرف بإيجاز على حقوق الانسان من حيث تطورها وكيفية تضمينها في المواثيق الدولية، والتعرف أيضا على أبرز خصائصها، وتسليط الضوء على آثار عدم الالتزام بمبادئ وقوانين حقوق الانسان، ثم التعرض لاحقا لآثار الحصار المفروض على دولة قطر كنموذج ووجه من أوجه الإلتزام الزائف لبعض الدول والأنظمة بمنظومة حقوق الانسان.

المطلب الأول: حُقوق الانسان من حقوق طبيعية إلى حُقوق مُضمنة في المواثيق الدولية

ثم جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 ليُمثل إلتزاما أخلاقيا للدُول المُوقعة عليه

إهتمت الديانات السماوية والاتجاهات الفكرية والفلسفية المختلفة بحقوق الإنسان ،إذ أصبحت لها قدسية خاصة في عصرنا الراهن خصوصاً لدى المنظمات الدولية، حيث دُونت تلك الحقوق في لوائح وإعلانات وقوانين واتفاقيات وضعية في مختلف النُظم السياسية الحديثة. ونحن نتحدث عن حقوق الإنسان وعن نظرية الإعلان العالمي فيها، قد نتساءل أليس في تراثنا ما يؤكد حرية الإنسان وحقه في التملك والتعليم والمساواة؟ أليس في تُراثنا ما يؤكد حُرمة النفس والأهل والعقيدة؟ فالشريعة الإسلامية تحمل صفة الريادة في توكيد تلك الحقوق وإجراء العدل في مختلف صوره التي تتناول الفرد والمجتمع والدولة[2].

ولعل المواثيق الدولية جاءت لتثبت هذه الحقوق والقيم الأخلاقية الأصيلة في الشرائع السماوية وتعطيها تلك النزعة القانونية الملزمة والمُقترنة بجزاء مسلط على الشخص طبيعيا كان أو معنويا، فحُقوق الانسان كمنظومة كونية هي وليدة مساهمات ونضالات أجيال بأكملها ساهمت في تطويرها وإقرارها والإعتراف بها كحقوق أصيلة لكل البشر، ولسائل أن يسأل هنا. ماذا نعني بحقوق الانسان؟ وكيف تطورت تاريخيا إلى أن تم تضمينها في المواثيق الدولية؟

أولاً - ماهية حقوق الانسان

تُعد حقوق الانسان حجر الزاوية في إقامة المجتمع المتحضر الحر، واحترام حقوق الانسان ورعايتها هو عماد الحكم العادل في المجتمعات الحديثة والسبيل الوحيد لخلق العالم الحر الآمن والمستقر[3]، فحقوق الانسان في المقام الاول هي فرع من فروع القانون العام وترتبط ارتباطا وثيقا به؛ بحيث تهدف الى تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة وخاصة في العصر الذي نعيش فيه،

2–يزن ساجد وفائز محمود، 2016، حقوق الانسان بين الشريعة الإسلامية والاعلان العالمي لحقوق الانسان، الموقع الالكتروني الألوكة: https://www.alukah.net/culture/0/97622/

3–د. مازن راضي و د. حيدر عبد الهادي، 2009، حقوق الانسان: دراسة تحليلية مقارنة، دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية، ص 5.

حيث تُنتهك حقوق الانسان الى أبعد الحدود. وهي من المسائل الأساسية التي لا يمكن للأفراد أن يعيشوا من دونها بكرامة كبشر, فهي أساس الحرية والعدالة والسلام والكرامة الانسانية، وهي مجموعة الحقوق التي يستحقها الفرد بصفته إنسانًا، ويجب أن يتمتع بها منذ ولادته وحتى وفاته،[4] إذ أنه من حق كل إنسان العيش بكرامة وحرية دون خوف من التعرض للظلم والقمع والاستبداد، وفي هذا السياق عرَف الدكتور جابر إبراهيم الراوي حقوق الانسان بأنها: "**الحقوق التي تهدف الى حماية معنى الانسانية في مُختلف المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية**"[5]، وغير بعيد عن ذلك فان المفوضية السامية لحقوق الانسان عرفتها على أنها "**حقوق مُتأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. فللجميع الحق في الحصول على حقوقهم الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز. وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة**"[6].

وكثيرا ما يتم التعبير عن حقوق الإنسان بالكونية، وتضمن، بواسطة القانون وفي شكل معاهدات، ومبادئ عامة، أو بمصادر القانون الدولي الأخرى. ويُرسي القانون الدولي لحقوق الإنسان إلتزامات على الحكومات بالعمل بطرق معينة أو الامتناع عن أعمال معينة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الخاصة بالأفراد أو الجماعات. هذا وتتميز حقوق الانسان بعدة خصائص معترف بها عالميا وهي كالتالي:

1. حُقوق الانسان لا تُشترى ولا تُكتسب ولا تُورث، فهي ببساطة ملك الناس لأنهم بشر...فحقوق الانسان مُتأصلة في كل فرد.

2. حقوق الإنسان واحدة لجميع البشر بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين او الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي.

3. حُقوق الانسان لا يمكن انتزاعها، فليس من حق أحد أن يحرم شخصا من حقوقه كإنسان حتى وإن لم تعترف بها قوانين بلده، أو عندما تنتهكها تلك القوانين... فحقوق الإنسان ثابتة غير قابلة للتصرف.

4. كي يعيش الناس بكرامة، فإنه يحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والأمن، وبمستويات معيشية لائقة.. لأن حُقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة وهي أيضا مُترابطة من حيث أن تمتع الفرد بحق من الحقوق قد يكون مُرتبطا بصُورة جُزئية أو كُلية بمُمارسة حق أو حقوق أخرى.

5. الفاعلية، بمعنى أن الدولة تحرص على تحويل المبادئ النظرية لحقوق الانسان إلى واقع فعلي يحس به الناس في حياتهم اليومية[7]، فيما يعرف بالسياسات العامة المبنية على الحقوق.

4– د. عمر محمد شحادة، 2014، محاضرات في حقوق الانسان والحريات العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب – بيروت ص 5 -6.

5– د. جابر ابراهيم الراوي، 1999، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، الطبعة الاولى، دار وائل للطباعة والنشر– عمان، ص 164.

6– المفوضية السامية لحقوق الانسان، الموقع الالكتروني
https://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx

7– بليغ بشر، 2015 ، نشأة وتطور حقوق الانسان في القانون الدولي، موقع العلوم القانونية MACDROIT
https://www.marocdroit.com/%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A_a6653.html

ثانيًا - التطور الفكري والتاريخي لحُقوق الإنسان

مثلما تمت الإشارة له في بداية هذا الكُتيب، فإن حقوق الانسان هي حقوق مُتأصلة في البشر، وهي جُزء من الحقوق الطبيعية التي تُعتبر لصيقة بشخصية الإنسان، ولا يمكن أن يتنازل عنها. فالحُقوق الطبيعية تعتبر مصدراً لحقوق الانسان تستند في وجودها للقانون الطبيعي، والقانون الطبيعي وإن كان يمثل قيما عليا ثابتة وخالدة، ولكنه رغم ذلك ليس له مضمون ثابت، بل أنه يتغير وفقا لتصورات الانسان ومصالحه بحسب الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي يعيش فيها[8].

وبناء على هذا المعتقد ومن خلاله، لجأ أغلب الفقهاء والفلاسفة إلى القانون الطبيعي لتحديد الحقوق والحريات العامة وإدانة الحكم المطلق وتفسير نشوء الدولة، فأعلنوا بأن الشعب هو مصدر السلطات، لذلك فإن ممارسة السلطة داخل الدولة يجب أن تكون مقيدة بدستور، وهكذا كانت نظرية العقد الإجتماعي مصدراً لمضمون عدد من الوثائق الخاصة بحقوق الإنسان كوثيقة إعلان الاستقلال للولايات الأمريكية 1776، وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسية لعام ١٧٨٩، وإعتبرت فيما بعد جزءا من الدساتير الفرنسية لعام 1791 و 1946 و 1958.كما كانت هذه النظرية مصدرا للإعلان العالمي لحقوق الانسان، والذي تم الاعلان عنه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948[9] ومن هنا يمكن الحديث عن المواثيق الدولية التي أعطت نقلة نوعية لحقوق الانسان، وانتقلت بها من حقوق تسير وفق الأهواء والمصالح إلى حقوق ثابتة مضمونة لكل إنسان تُلزم الدول والأفراد على إحترامها بناء على الشرعية والقوة القانونية الدولية التي إكتسبتها منظومة حقوق الانسان.

ثالثًا - تضمين حُقوق الانسان في المواثيق الدولية

تهدف حقوق الانسان إلى حماية الانسان وكرامته في حالة السلم والحرب، ويتم ضمانها عبر القانون الدولي الذي يُلزم الدُول على إحترامها وإعمالها وضمانها، وعليه, أصدرت الأمم المتحدة العديد من المُعاهدات والإتفاقيات الدولية التي تجد أساسها الأخلاقي في الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام 1948.

لم يُطبق الإعلان العالمي لحُقوق الانسان على أرض الواقع إلا عندما سعى المجتمع الدولي إلى تحويله لقواعد قانونية تفصيلية لضمان حقوق الانسان وحرياته الأساسية، وهو ما أثمر العديد من المواثيق والعُهود الدُولية مثل العهدين الدُوليين للحقوق المدنية والسياسية[10]، والحُقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[11]، وتوالت جُهود الأمم المتحدة في إصدار المواثيق التي

8– د. عبد الرحمن رحيم، 2000، فلسفة القانون، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة صلاح الدين – أربيل ص 16.

9– كمال سعدي مصطفى , 2010 , حقوق الإنسان ومعاييرها الدولية, دار دجلة 2010 ,عمان , ص 16.

10– د. عمر محمد شحادة، 2014، محاضرات في حقوق الانسان والحريات العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب – بيروت ص 5 -6.
https://www.nhrc-qa.org/wp-content/uploads/01/2014/%D%8A%7D%84%9D%8B%9D%87%9D%8AF-%D%8A%7D%84%9D%8AF%D%88%9D%84%9D8%9A-%D%8A%7D%84%9D%8AE%D%8A%7D%8B%-5D%8A%8D%8A%7D%84%9D%8AD%D82-%9%D%88%9D%-82%9D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A%D%8A%-9D%88%9D%8A%7D%84%9D%8B%3D8%9A%D%8A%7D%8B%3D8%9A%D%8A9.pdf

11– العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية ,الاجتماعية والثقافية ,1966, موقع Human Rights Watch
, https://www.nhrc-qa.org/wp-content/uploads/2014/01/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9.pdf

تُشكل امتداداً لهذين العهدين مثل: إتفاقية حقوق الطفل[12]، وإتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة[13]، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب[14]،اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[15]، وعدد من الإتفاقيات والإعلانات الدُولية الأخرى الخاصة بالفئات الأكثر تعرضا للإنتهاكات مثل النساء والأطفال واللاجئين والأقليات، وإعلان الحق في التنمية.

وقد أصبحت هذه المواثيق الدولية بدورها مصدرا قانونيا ملزما في مجالات حقوق الإنسان المختلفة جنبا إلى جنب، وإكتسبت أهمية خاصة بإعتبارها قد أرست القواعد الأساسية لحقوق الإنسان، وهي في مرتبة أسمى وأعلى من الدساتير والتشريعات الوطنية، بحيث تلزم الحكومات بسن التشريعات القانونية التي تتسق معها، وتعرض الدولة المُنتهكة لذلك للمساءلة أمام الأمم المتحدة وأجهزتها الرقابية المختلفة،كما يُوفر العديد من هذه المواثيق الحق للمواطنين في التقدم بشكاوى ضد دولهم اذا ما تم المساس من حقوقهم، والحق للدول في التقدم بشكاوى ضد أية دولة تنتهك هذه الحقوق، وبموجب ذلك تنتفى دعاوى الحكومات بأن حقوق الإنسان من صميم سيادتها الداخلية.

لكن ومع ما شهده العالم ويشهده الى اليوم من أزمات متتالية سواء سياسية أو اقتصادية وبالنظر الى عديد التقارير الدولية والوطنية ذات الصلة لحقوق الانسان في العديد من الدول من العالم ينكشف ويتعرى الالتزام الزائف لعديد الانظمة والأفراد بقوانين ومبادئ حقوق الانسان فلاحت تلك المفارقة العجيبة بين الايمان بفكرة حقوق الانسان وتجسديها على أرض الواقع وحمايتها وضمانها

بالتالي باتت سيادة الدُول مُقيدة بإحترام أحكام الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ، وبالتالي تم من خلال هذه المواثيق تشكيل منظومة قانونية دولية لحقوق الانسان[16] تُحمل الأفراد والدول على حد السواء مسؤولية المساس بهذه الحقوق، مما أعطاها المناعة القانونية اللازمة للمُساءلة والمُحاسبة والتعويض وتوفير غطاء حمائي لحقوق الناس للجميع دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق او الجنس أو الدين، فترتّب عن ذلك بروز الإلتزام الدُولي بحماية حقوق الإنسان الذي يُشكّل أحد الالتزامات الرئيسية التي يفرضها القانون الدولي على جميع الدول دون إستثناء، وقد ترتّب على هذا الالتزام الدولي إعتبار القواعد الخاصة بحقوق الإنسان ذات الطابع الشامل والعالمي، وتندرج ضمن القواعد الآمرة ***Jus Cogens*** التي تتجاوز الإختصاص الوطني، بحيث يجوز لجميع الدول أن تعتبر بأن لها مصلحة قانونية في حماية هذه الحقوق؛ وبالتّالي فهي إلتزام في مواجهة الكافة ***Obligation Erga Omnes***)[17].

12– اتفاقية حقوق الطفل، 1989، موقع المفوضية السامية لحقوق الانسان :
https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/crc.aspx
13– اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ,1979
https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/cedaw.aspx
14– اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة,1984
https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/cat.aspx
15– الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري,1965
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CERD.aspx
16– حسن الشامي، 2001، حقوق الإنسان بين المواثيق الدولية والتشريعات المصرية، الموقع الالكتروني مصرس،
https://www.masress.com/shbabmisr/4899
17– حسان خالد، 2016 ، الالتزام الدولي بحماية حقوق الانسان: الطبيعة والمضمون، صحيفة الشعب، 2016/07/12
http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9-%D9%88-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA/item/53527-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%91%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D9%85%D9%88%D9%86.html

مرت حقوق الإنسان بالعديد من المراحل والمحطات تاريخية و فكرية ساهمت في إنتاج منظومة حُقوقية مُتماسكة فكريا وقانونيا ، مثلما تم التعرض إليه فيما سبق، فنمى بعد ذلك الإهتمام العالمي بحقوق الإنسان، وصار يُمثل قيمة مستهدفة من النظام القانوني الدولي، حيث أصبح تقييم سلوك الحكومات بمدى إحترامها لحقوق الإنسان من الأمور الشائعة على المستويين الداخلي والدولي، وأصبح تقييم النظم الإجتماعية والإقتصادية ذاتها يخضع لما تُحققه تلك النظم لمواطنيها من حقوق وحريات[18]. ومع ما شهده العالم ويشهده إلى اليوم من أزمات متتالية سواء سياسية أو اقتصادية وبالنظر لعديد التقارير الدولية والوطنية ذات الصلة بحقوق الانسان في العديد من دُول العالم ينكشف و يتعرى الالتزام الزائف لعديد الانظمة والأفراد بقوانين ومبادئ حقوق الانسان، فلاحت تلك المفارقة العجيبة بين الايمان بفكرة حقوق الانسان و تجسيدها على أرض الواقع وحمايتها وضمانها[19].

أولاً - مظاهر عدم الإلتزام بحقوق الانسان

أكدت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد ، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق مُتساوية، كما أكدت على العمل لرفع مستوى الحياة في مناخ أوسع من الحُرية. وتعهدت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقا للميثاق بالعمل على تحقيق المقاصد التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة بما في ذلك: تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية، والعمل على تعزيز إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً.

كما أكدت أيضا على أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وبدون تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا[20]. وبناء على ما سبق فإن كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملتزمة قانونا، وفقا للميثاق، بالعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان، وهو إلتزام مُستقل يقع على عاتقها جميعا بغض النظر عما إذا كانت الدولة المعنية طرفا في أي من الإتفاقيات الدُولية لحُقوق الإنسان أم لا.

إذ أن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحُقوق الإنسان يُرتب على عاتق الدولة المعنية، مُستوى أعلى من الإلتزامات، قياسا على الإلتزامات المترتبة بناء على الانضمام فقط إلى ميثاق الأمم المتحدة[21]. لكن الناظر في الأحداث العالمية المتتابعة وخاصة منها حالات الحُروب والإعتداء والأزمات السياسية المُعاصرة ينتهي الى إستنتاج مفاده أن كثيرا من الدُول لا تتجرأ على معارضة فكرة حقوق الانسان، لكن الكثير أيضا يعتدي –أو هي مُستعدة للإعتداء– عليها.

18– المرجع السابق

19– محمد فال المجتبى، ضرورة تجديد حقوق الانسانعلى الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/11/7/%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

20– للاطلاع على ميثاق الأمم المتحدة، موقع الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/charter-united-nations/

21– آليات رصد مدى وفاء الدول بالتزامها العام بحماية وتعزيز حقوق النسان وفقا لميثاق الأمم المتحدة، جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الانسان
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/SG.html

وإذا كانت أنظمة العالم الثالث قد اعتدت دائما على حقوق الإنسان في أغلبها فإن حكومات البلدان "المتحضرة" ظلت تُبدي عناية خاصة باحترام تلك الحقوق لأنها ببساطة لم تكن تجد ضرورة للاعتداء عليها. من ثم فإن هذا الإجماع الصوري حول شعارات حقوق الإنسان لا يعكس حقيقة الموقف على أرض الواقع، فهناك تراجع ملحوظ في احترام حقوق الإنسان على أكثر من صعيد، والتناقض بين الشعار والممارسة لدى الحكام وصناع القرار في العديد من الدول[22] ، ولعل أقرب مثال على هذا الإلتزام الزائف الآثار الاقتصادية والاجتماعية الذي انتجه الحصار الجائر على دولة قطر منذ 5 يونيو 2017 من قبل دُول كانت ولا تزال تتشدق بالتزامها بحقوق الانسان في المحافل الإقليمية والدولية.

إن مظاهر الإعتداء على حقوق الانسان تُعد كثيرة جدا ومختلفة المصادر سواء من جراء المصالح الذاتية قصيرة الأجل لبعض الدول أو في إطار الحملات الأمنية القمعية في دول أخرى، حيث أطلقت مُنظمة العفو الدولية في تقريرها لعام 2015-2016 "صيحة فزع" [23]، وأكدت على بروز اتجاه مخيف ومُتصاعد لتقويض حقوق الإنسان، ومصدره تلك الحكومات التي تتعمد الإعتداء على المؤسسات التي أُنشئت بغرض حماية حقوق الانسان، أو تتعمد إهمال هذه المؤسسات أو تحجم عن تقديم التمويل الكافي لها. وفي هذا الإطار قال "سليل شيتي" الأمين العام لمنظمة العفو الدولية: "**إن الخطر لا يهدد حقوقكم فحسب، بل يهدد أيضاً القوانين والنظم التي تحميها. وبعد ما يزيد عن ٧٠ سنة من العمل الشاق، يبدو تقدم الإنسانية محفوفاً بالمخاطر**"[24].

وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على درجة الإستخفاف بحُقوق الإنسان التي صارت تنتهجها العديد من الدول، حيث وثَّقت منظمة العفو الدولية كيف أقدمت حكومات كثيرة، كلٌ في سياقها المحلي، على إنتهاك القانون الدولي بشكل صارخ خلال عام 2015: فقد تعرض أشخاص للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في أكثر من 122 دولة، وفيما لا يقل عن ١٩ دولة، اُرتُكبت جرائم حرب أو غيرها من إنتهاكات "قوانين الحرب" على أيدي حكومات أو جماعات مسلحة. وقد حذَرت منظمة العفو الدولية من اتجاه يبعث على القلق من جانب بعض الحُكومات التي تتزايد اعتداءاتها على النشطاء والمُحامين وغيرهم ممن يعملون للدفاع عن حقوق الإنسان[25]. ومن خلال ما تم التعرض إليه، يبدو أن كثيرا مما تم ذكره كان يعكس بدرجة كبيرة ممارسات دُول الحصار على دولة قطر بحيث ان آثار هذا الحصار الإقتصادية والإجتماعية قد توجت وأكدت مخاوف منظمة العفو الدولية من هذا التوجه الذي يبتذل الحقوق والحريات فكشفت بما لا يدعو للشك الإلتزام الزائف لهذه الدول بحقوق الانسان فكرة وقانونا.

22- محمد فال المجتبى , ضرورة تجديد حقوق الانسان،محمد فال ول المجتبى
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/11/7/%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

23- تقرير منظمة العفو الدولية 2015-2016
https://www.amnesty.org/ar/latest/research/2016/02/annual-report-201516/

24- المرجع السابق

25- منظمة العفو الدولية، 2016 ، حقوقكم في خطر، منظمة العفو الدولية تحذر من الاعتداء على الحريات على مستوى العالم، الموقع الالكتروني لمنظمة العفو الدولية ، قسم الأخبار
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/02/your-rights-in-jeopardy-global-assault-on-freedoms/

ثانيًا - حصار دولة قطر نموذج لانتهاكات حقوق الانسان

جاء في تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الانسان بدولة قطر حول تأثير الأزمة الخليجية الراهنة على حُقوق الإنسان الصادر في ديسمبر 2017 أن الدُول التي فرضت الحصار من خلال القرارات و الإجراءات التي إتخذتها في 5 يونيو 2017 قد ألقت بظلالها سلبا على عدد من الحقوق، وتضررت عديد الفئات جراء هذه القرارات، سواء مُواطني دولة قطر أو مواطني دول الحصار، أو حتى المقيمين فيها نتيجة للتقييد على الحريات والحقوق التي من بينها القيود على الحق في حرية التنقل والإتصال، إذ أن التدابير التي إتخذتها دول الحصار وسياسات شن الهجمات الإعلامية لتشويه سُمعة دولة قطر، وقطع العلاقات الديبلوماسية والإقتصادية والحظر والحصار البري والبحري

من خلال ما سبق يبدو أن كثيرا مما تم ذكره كان يعكس بدرجة كبيرة ممارسات دول الحصار على دولة قطر بحيث ان آثار هذا الحصار الاقتصادية والاجتماعية قد توجت وأكدت مخاوف عديد المنظمات الدولية من هذا التوجه الذي يبتذل الحقوق والحريات فعرت بما لا يدعو للريبة ولا الشك الالتزام الزائف لهذه

والجوي وإختراق بعض الأقاليم التابعة لدولة قطر وحرمان مواطنيها من اداء مناسك العمرة والحج، ومن مُواصلة تعليمهم في الجامعات الكائنة بدول الحصار وحرمانهم أيضا من زيارة أقاربهم المقيمين بها تُعد صورا من صور التدابير القسرية الحديثة[26]، والتي أنتجت في مجملها تداعيات أثرت سلبا على مجمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية و حقوق الفئات الأولى بالرعاية مثل كبار السن والمرأة والطفل وذوي الاعاقة.

برزت آثار هذا الحصار بشكل جلي على حرية التنقل من وإلى قطر بحيث بلغ عدد الانتهاكات التي وردت للجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر لـ1903 انتهاكا بين عامي 2017 و 2018 هذا من جهة، ومن جهة أخرى نال التماسك الأسري نصيبه من الانتهاك وهو ما يعكس إبتذال الروابط الأسرية لهذه الدول على إعتبار العلاقات الأسرية القوية بين شعوب وقبائل دول الخليج العربي – فظهرت إبان هذا الحصار حالات إنفصال دائم بمنطوق نفس التقرير بين الأسر في جميع البلدان المعنية، وما يلحق بهذا الانفصال من مس لحقوق وفئات أخرى على اعتبار عدم تجزئة حقوق الانسان وترابطها، بحيث نتج عن ذلك مساس بحقوق الطفل في الرعاية وحقوق المرأة وغير ذلك من الحقوق بحيث بلغ عدد الإنتهاكات الواردة للجنة الوطنية لحقوق الانسان بين عامي 2017 و 2018 فيما يخص بالحق في لم شمل الأسرة 658 انتهاكا.

من جهة أخرى مسَ الحصار العديد من الحُقوق الاقتصادية، كحق الملكية حيث تم هضم المصالح التجارية للمواطنين والشركات التي تعمل أو تشترك مع المنظومة التجارية لدولة قطر، وذلك بحرمان الكثير من مواطني الدُول المعنية بالحصار سواء الفارضة او المفروض عليها الحصار (دولة قطر)، حيث لم يعد بإمكانهم الوصول إلى شركاتهم وأنشطتهم المختلفة منذ ذلك

26– محمد عيسى الأنصاري، 2017، مدى مشروعية اللجوء الى التدابير والطرق القسرية في القانون الدولي (حصار دولة قطر نموذجا)، 2017 رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر

https://quspace.qu.edu.qa/bitstream/handle/10576/11260/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D8%A8%D9%86%2%D8%B9%D9%8A%D8%B3%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7.pdf?sequence=1&isAllowed=y

الحين. كما لم يسلم الحق في الصحة والحق في التعليم من تبعات هذه الأزمة التي صادرت حق المواطنين القطريين في تلقي الرعاية الصحية رغم الحالات الإنسانية للبعض التي أتى على ذكرها التقرير سالف الذكر بحيث قد تم نقل مريضين قطريين كانا يقيمان في المملكة العربية السعودية قبل الأزمة الى تركيا والكويت من أجل إجراء عمليات جراحية وذلك بسبب عدم تمكنهما من متابعة العلاج داخل المملكة العربية السعودية[27].

كما تم أيضا طرد الطلاب القطريين الذين يدرسون في دول الحصار، التي سلبت حقهم إضافة لحق رعاياها في مواصلة تعليمهم بدولة قطر, حيث ألزمتهم بالعودة إليها وبلغت الانتهاكات الواردة للجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر بين عامي 2017 و 2018 الى 522 انتهاكا. كما طال الحصار حقوقاً أخرى مثل الحق في التعبير الذي، تمت مصادرته في تلك الدول وفيما يخص الأزمة وعديد القضايا الأخرى، كانتهاك حرية اقامة الشعائر والحرية الدينية وفيما يلي إحصائيات الشكاوى والانتهاكات وتصنيفها خلال عامي 2017 و 2018:

27– المفوضية السامية لحقوق الانسان، 2017، تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان بدولة قطر 71 – 24 نوفمبر 2017 ، حول تأثير الأزمة الخليجية الراهنة على حقوق الانسان، موقع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان:
https://nhrc-qa.org/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/

إحصائيات الشكاوى والانتهاكات
وتصنيفاتها خلال عام 2017

الإنتهاك / البلد	التعليم	الملكية	لم شمل الاسرة	التنقل	الصحة	ممارسة الشعائر الدينية	العمل	الاقامة	معاملة / هيئة حاطة بالكرمة	إعتقال/ إحتجاز تعسفي	استخراج الوثائق الرسمية	اختفاء قسري	الاجمالي
السعودية	63	685	337	753	19	164	67	57	1	-	-	-	2146
قطري	40	669	184	615	15	141	6	14	-	-	-	-	1684
غيرقطري	23	16	153	138	4	23	61	43	1	-	-	-	462
الامارات	147	429	80	335	4	-	6	4	-	-	-	-	1005
قطري	134	414	63	300	2	-	3	4	-	-	-	-	920
غيرقطري	13	15	17	35	2	-	3	-	-	-	-	-	85
البحرين	28	53	214	126	14	-	37	32	-	-	-	-	504
قطري	9	42	109	65	12	-	4	8	-	-	-	-	249
غيرقطري	19	11	105	61	2	-	33	24	-	-	-	-	255
مصر	268	23	-	39	-	-	-	-	-	-	-	-	330
قطري	261	21	-	37	-	-	-	-	-	-	-	-	319
غيرقطري	7	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	11
متنوع	-	-	-	9	-	-	-	-	-	-	-	-	9
قطري	-	-	-	5	-	-	-	-	-	-	-	-	5
غيرقطري	-	-	-	4	-	-	-	-	-	-	-	-	4
المجموع	506	1190	631	1262	37	164	110	93	1	-	-	-	3994
قطري	444	1146	356	1022	29	141	13	26	-	-	-	-	3177
جنسيات اخرى	62	44	275	240	8	23	97	67	1	-	-	-	817

المصدر : ادارة الشؤون القانونية, اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

إحصائيات الشكاوى والانتهاكات
وتصنيفاتها خلال عام 2018

الإنتهاك / البلد	التعليم	الملكية	لم شمل الاسرة	التنقل	الصحة	ممارسة الشعائر الدينية	العمل	الاقامة	معاملة هيئة / حاطة بالكرمة	إعتقال/ إحتجاز تعسفي	استخراج الوثائق الرسمية	اختفاء قسري	الاجمالي
السعودية	3	22	14	22	-	7	-	1	-	1	8	3	81
قطري	3	22	9	18	-	1	-	1	-	1	2	3	60
غيرقطري	-	-	5	4	-	6	-	-	-	-	6	-	21
الامارات	6	72	8	17	-	-	2	-	-	-	1	-	106
قطري	6	69	8	16	-	-	1	-	-	-	1	-	101
غيرقطري	-	3	-	1	-	-	1	-	-	-	-	-	5
البحرين	3	3	5	6	1	-	-	-	-	-	3	-	21
قطري	2	3	4	5	1	-	-	-	-	-	2-	-	249
غيرقطري	1	-	1	1	-	-	-	-	-	-	-	-	4
مصر	4	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	8
قطري	3	2	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	6
غيرقطري	1	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	2
متنوع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطري	-	-	-	5	-	-	-	-	-	-	-	-	5
غيرقطري	-	-	-	4	-	-	-	-	-	-	-	-	4
المجموع	16	99	27	47	1	7	2	1	-	1	12	3	216
قطري	14	96	21	40	1	1	1	1	-	1	5	3	184
جنسيات اخرى	2	3	6	7	-	6	1	-	-	-	7	-	32

المصدر : ادارة الشؤون القانونية, اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

كما ورد في التقرير الصادر عن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر تحت عنوان " 6 أشهر من الانتهاكات ... ماذا بعد؟ " أن الحصار تسبب في حرمان قرابة 1,5 مليون مسلم مقيم في دولة قطر من حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية بما يمثل انتهاكا جسيما للحق في العبادة، اذ لم يتم استثناء من يرغب في ممارسة حقه في أداء مناسك الحج والعمرة من اجراءات الحصار الجائر، بل تم الزج بالشعائر الدينية في الخلافات السياسية والديبلوماسية واستعمالها كأداة للضغط السياسي في انتهاك صارخ للاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان و تم التعدي أيضا على الحق في المحاكمة العادلة وهضم حُقوق المتقاضي القطري[28] (يُمكن الاطلاع على احصائيات وتقارير انتهاكات دول الحصار لحقوق الانسان على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان: https://nhrc-qa.org/).

قائمة المراجع:

باللغة العربية

1. آليات رصد مدى وفاء الدول بالتزامها العام بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقا لميثاق الأمم المتحدة، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الانسان.
2. أبو شمالة وفرج محمد 2011، حقوق الإنسان، دار الخليج، المنهل https://platform.almanhal.com/Details/Book/2518
3. الإعلان العالمي بحقوق الإنسان، موقع الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html
4. تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان بدولة قطر 17, 24 نوفمبر 2017، حول تأثير الأزمة الخليجية الراهنة على حقوق الانسان، ديسمبر 2017.
5. حساني خالد، الالتزام الدولي بحماية حقوق الانسان: الطبيعة والمضمون، الشعب، 2016/07/12 https://www.djazairess.com/echchaab/73527
6. حسن الشامي، حقوق الإنسان بين المواثيق الدولية والتشريعات المصرية، 2001، موقع شباب مصر https://www.masress.com/shbabmisr/4899
7. حقوقكم في خطر ": منظمة العفو الدولية تحذر من الاعتداء على الحريات على مستوى العالم، الموقع الالكتروني لمنظمة العفو الدولية، قسم الأخبار https://www.amnesty.org/ar/latest/news/02/2016/your-rights-in-jeopardy-global-assault-on-freedoms/
8. د. عبد الرحمن رحيم، فلسفة القانون، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة صلاح الدين - اربيل، 2000.
9. د. عمر محمد شحادة 2014، محاضرات في حقوق الإنسان والحريات العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب - بيروت.
10. د. مازن راضي و د. حيدر عبد الهادي 2009، حقوق الإنسان، دراسة تحليلية مقارنة، ص5، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية.- بيروت.

28- National Human Rights Committee of Qatar, 2017, months of violations... What's to come? 4th report on the human rights violations resulting from the blockade imposed on Qatar.

11. محمد فال ولد المجتبى، ضرورة تجديد حقوق الإنسان
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/7/11/2008/%D%8B%6D8%B%1D%88%9D%8B%1D%8A%-9D%8AA%D%8AC%D%8AF%D8%9A%D%8AF-%D%8AD%D%82%9D%88%9D%-82%9D%8A%7D%84%9D%8A%5D%86%9D%8B%3D8%A%7D86%9
12. بليغ بشر، 2015 ، نشأة وتطور حقوق الانسان في القانون الدولي ، موقع العلوم القانونية MACDROIT
https://www.marocdroit.com/%D%86%9D%8B%4D%8A%7D%8A-9%D%88%9D%8AA%D%8B%7D%88%9D%8B%-1D%8AD%D%82%9D%88%9D%-82%9D8%A%7D%84%9D%8A%7D%86%9D%8B%3D%8A%7D%-86%9D%81%9D8%9A-%D%8A7%D%84%9D%82%9D%8A%7D%86%9D%88%9D%-86%9D%8A%7D%84%9D%8AF%D%9%88D%84%9D8%9A_a6653.html\
13. يزن ساجد وفائز محمود،2016، حقوق الانسان بين الشريعة الإسلامية والاعلان العالمي لحقوق الانسان، الموقع الالكتروني الألوكة:
https://www.alukah.net/culture/97622/0/

باللغة الانجليزية

1. 6months of violations... What's to come?, 4th report on the human rights violations resulting from the blockade imposed on Qatar, the National Human Rights Committee of Qatar.
2. Mary Ann Glendon, A World Made New: Eleanor Roosevelt and the Universal Declaration of Human Rights (New York: Random House, 2001)
3. Schirch, Lisa. "Linking Human Rights and Conflict Transformation: A Peacebuilding Framework." Human Rights and Conflict: Exploring the Links Between Rights, Law, and Peacebuilding. Ed. Julie Mertus and Jeffrey Helsing. (USIP Press, 2006)

باللغة الفرنسية

1. Conventions internationales pour la protection des droits de l'homme,2018, confédération Suisse.
2. La religion et le mouvement des droits humains,2001, Jean Marthoz et Joseph Saunders.